



ورقة موقف بعنوان:

المصادرة والانتهاكات الزراعية في قطاع غزة والضفة الغربية

تنفيذ: جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)

الملخص التنفيذي

يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني أحد أخطر أزماته نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الممنهجة القائمة على مصادرة الأراضي، التوسع الاستيطاني، تدمير البنية التحتية الزراعية، والحرمان من الموارد الأساسية. وتمثل هذه السياسات خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تهدد بشكل مباشر الأمن الغذائي وحقوق المزارعين، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قد صادّر ودمّر آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقد الأخير، ما ألحق خسائر فادحة بسبل عيش الفلسطينيين كما يواجه المزارعون الفلسطينيون انتهاكات ممنهجة تشمل الاعتداء الجسدي من قبل المستوطنين، منع الوصول إلى الأراضي، تقييد إدخال المدخلات الزراعية، واستهداف مباشر للبنية التحتية.

مقدمة: السياق العام

تشكل الزراعة ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط لدورها في توفير فرص عمل وتعزيز الأمن الغذائي، بل لأنها تمثل في السياق الفلسطيني عنصراً جوهرياً من الهوية الوطنية وأداة من أدوات الصمود في وجه سياسات الاحتلال، لاسيما في ظل محاولات التهجير القسري ومصادرة الأراضي.

ورغم هذه الأهمية، فإن القطاع الزراعي يواجه تهديدات وجودية ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، أبرزها الحصار، العدوان المتكرر على غزة، والتوسع الاستيطاني المتسارع في الضفة الغربية، وقد أدى إلى تآكل قاعدة الإنتاج الزراعي وارتفاع مستويات الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وتأتي هذه الورقة في توقيت بالغ الأهمية لتسليط الضوء على الانتهاكات التي تطال القطاع الزراعي الفلسطيني وتحليلها من منظور قانوني، وتقديم توصيات عملية لمناصرة حقوق المزارعين الفلسطينيين وتعزيز حمايتهم.

أهداف الورقة:

- 1- توثيق وتحليل أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها المزارعون الفلسطينيون.
- 2- تقديم قراءة قانونية لهذه الانتهاكات في ضوء قواعد القانون الدولي.
- 3- طرح توصيات عملية موجّهة للسلطة الفلسطينية، المجتمع الدولي، والمؤسسات الحقوقية لتعزيز حماية حقوق المزارعين.

منهجية الورقة:

تعتمد هذه الورقة على منهج وصفي تحليلي يجمع بين المصادر الأولية والثانوية :

- أ- المصادر الثانوية: مراجعة تحليلية لتقارير حقوقية صادرة عن منظمات فلسطينية، اسرائيلية ودولية، الى جانب تقارير مراكز أبحاث وصحافة موثقة للفترة حتى أغسطس 2025.
- ب- المصادر الأولية: إجراء مقابلات ميدانية شبه المهيكلة مع عدد من المزارعين الفلسطينيين خلال الفترة ما بين أغسطس وسبتمبر 2025، شملت العينة مزارعين من الضفة الغربية (خاصة من قرى في محافظتي أريحا ونابلس) ومزارعين من قطاع غزة (في مناطق بيت لاهيا، غزة، الشجاعية، جباليا). تم اختيارهم بناءً على تضررهم المباشر من سياسات المصادرة، التجريف، والاعتداءات الاستيطانية، مع مراعاة التنوع الجغرافي وطبيعة التهديدات في كل منطقة.

الفصل الأول: السياق العام والانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة

في ضوء ما سبق، تبرز الحاجة الملحة لفهم السياق الأشمل الذي ترتكب فيه الانتهاكات الإسرائيلية بحق القطاع الزراعي الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. فرغم اختلاف الأدوات والأساليب، إلا أنه يلتقي في جوهره عند هدف واحد يتمثل في إضعاف قدرة الفلسطينيين على البقاء في أرضهم، وتقويض منظومة الأمن الغذائي الوطني.

ويُظهر الواقع الميداني أن هذه الانتهاكات ليست حوادث معزولة أو طارئة، بل تجسد سياسة ممنهجة تعكس استراتيجية طويلة الأمد لفرض السيطرة على الموارد الطبيعية وإعادة تشكيل المشهد الديمغرافي بما يخدم المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

أولاً: الضفة الغربية:

يواجه المزارعون الفلسطينيون في الضفة الغربية تصعيداً ممنهجاً في الانتهاكات، أبرزها مصادرة الأراضي الزراعية بذريعة "أملاك الدولة" أو "الاحتياجات الأمنية" لتوسيع الاستيطان، وتوسّع المستوطنات وشق الطرق الالتفافية التي تُجزئ الأراضي وتعزلها. كما تتواصل عمليات اقتلاع أشجار الزيتون، والاعتداءات الجسدية التي ينفذها المستوطنون تحت حماية جيش الاحتلال، إلى جانب استهداف الآبار ومنع حفر الجديدة، مما فاقم أزمة المياه ورفع كلفة الإنتاج.

وفي النصف الأول من عام 2025، تصاعدت هذه الانتهاكات مع العدوان على غزة، لتشمل الاستيلاء على مساحات واسعة، وتهجير أسر من مناطق التماس، وتجريف الأراضي، وإعدام مزارعين ميدانياً بحجة الاقتراب من "مناطق الاحتكاك".

"يتناول هذا القسم من الورقة تحليلاً لأبرز الأساليب المتبعة في عمليات مصادرة الأراضي خلال عام 2025، مع عرضٍ لأكثر الانتهاكات جسامة وتأثيراً على القطاع الزراعي، مستنداً إلى حالات ميدانية موثقة جمعها الباحث، تُسلط الضوء على الأثر المباشر لهذه الانتهاكات على المزارعين الفلسطينيين وأمنهم الغذائي".

1- الأوامر العسكرية كمدخل لمصادرة الأراضي

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 اعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأوامر العسكرية كأداة قانونية لفرض السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وتُصدر هذه السلطات أوامر تُعلن فيها مساحات من الأراضي كمناطق تدريب، أو مناطق عسكرية مغلقة، أو يُمنع الوصول إليها بذريعة "الاحتياجات الأمنية".

وغالبًا ما تؤدي هذه الأوامر، المتكررة والممتدة زمنياً، إلى حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها لفترات طويلة، ما يهيئ لاحقاً لتصنيفها ضمن ما يُعرف بـ "أراضي الدولة"، استناداً إلى إجراءات إدارية لاحقة تُفضي فعلياً إلى إنهاء الملكية الفلسطينية الخاصة.

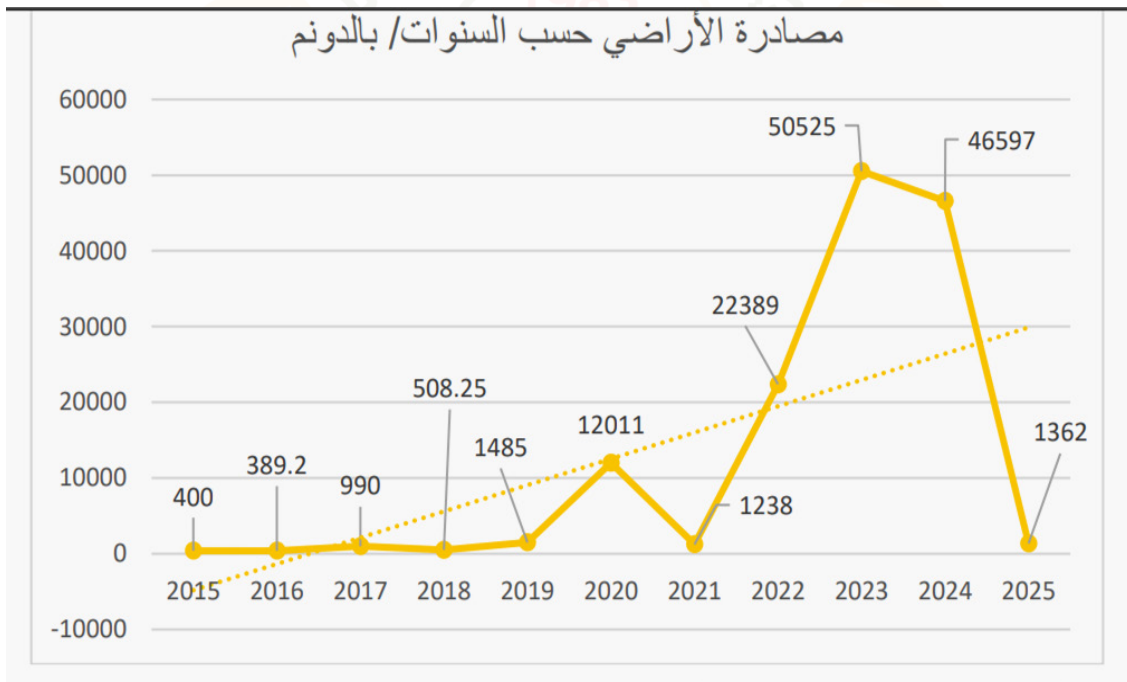
وتستهدف هذه السياسات بالدرجة الأولى الأراضي الزراعية الخصبة، نظراً لما تمثله من أهمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع الريفي الفلسطيني، إضافة إلى وقوع العديد منها في مواقع استراتيجية قرب المستوطنات أو على امتداد الطرق الالتفافية.

ووفقاً للتقرير نصف السنوي لعام 2025 الصادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على ما يزيد عن 1,362 دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين عبر أوامر عسكرية متعددة. وقد شملت هذه الأوامر الانماط التالية:

- 36 أمراً بوضع اليد "لأغراض عسكرية": شملت أراضي بمساحة إجمالية تقدر بـ 360.000 دونم.
- أمراً واحداً بالاستملاك بحجة شق طرق وتوسعة طرق أدى إلى مصادرة 257,594 دونماً.
- أمراً إعلان أراضي "دولة" استهدفت مساحة بلغت 744 دونماً.

تعكس هذه المعطيات التصعيد المستمر في توظيف المنظومة القانونية الإسرائيلية لإضفاء شرعية شكلية على سياسات المصادرة والضم الزاحف، خاصة في المناطق التي تعد غنية زراعياً أو ذات أهمية جغرافية.

فيما يلي، سيتم استعراض أبرز أنماط المصادرة والانتهاك التي تندرج ضمن هذه السياسة الممنهجة، مع تقديم حالات ميدانية توضّح كيف تؤثر هذه الأوامر على حياة المزارعين اليومية، وإنتاجهم، وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية



هيئة مقاومة الجدار والاستيطان- مصادرة الاراضي السنوات/ الدونم

أ- أوامر وضع يد

تُعد "أوامر وضع اليد" أحد أبرز الأدوات القانونية التي تعتمد عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة المؤقتة – والتي تتحول غالباً إلى دائمة – على الأراضي الفلسطينية، سواء كانت ملكية خاصة أو أراضي عامة. وتستند هذه الأوامر إلى:

- قوانين الطوارئ البريطانية
- الأمر العسكري رقم (59) لعام 1967 م، بشأن الأملاك الحكومية.
- تفسيرات فضفاضة لاتفاقيتي لاهاي 1907 وجنيف الرابعة 1949 خصوصاً فيما يتعلق بسلطة الاحتلال المؤقتة على الأراضي المحتلة.

تصدر هذه الأوامر عادة بذريعة "الضرورات الأمنية" أو "الاستخدام العسكري المؤقت"، وتستخدم فعلياً لتنفيذ مشاريع تخدم المنظومة الاستيطانية مثل: إنشاء مناطق عازلة، شق طرق أمنية تصل بين المستوطنات وتوسيع نطاق السيطرة على مناطق استراتيجية قريبة من الطرق الالتفافية أو خطوط التماس.

وخلال النصف الأول من العام 2025م أصدرت سلطات الاحتلال 36 أمراً وضع يد استهدفت مساحة تقدر بـ 360.000 دونم من الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يعكس الاستخدام المكثف والممنهج لهذا الأسلوب القانوني.

وفيما يلي عرض لبعض النماذج البارزة لهذه الأوامر خلال العام:

- الأمر العسكري رقم ت/25/70: استهدف 2.374 دونماً من أراضي بلدة عورتا (محافظة نابلس)، وتحديدًا في منطقة "ثلث عبد الله"، بهدف شق طريق أمني يمتد من مدخل مستوطنة مجاورة إلى الشارع الرئيسي.
- الأمر العسكري رقم ت/25/3: صادر بحق 45.12 دونماً من أراضي قرية الخضر (محافظة بيت لحم)، بهدف إقامة منطقة عازلة حول مستوطنة "أفرا".

تشكل هذه الأوامر انتهاكاً مباشراً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على ممتلكات المدنيين تحت الاحتلال، المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، كما أنها:

- تُفوّض الحق في الملكية الخاصة.
- تُفَيِّد الحق في العمل والعيش الكريم، كون الأراضي المصادرة تُعد مصدر رزق أساسي للعديد من العائلات.
- تُساهم في تعزيز التوسع الاستيطاني الزاحف تحت غطاء قانوني شكلي.

ب- أوامر الاستملاك

تُعد أوامر الاستملاك إحدى الأدوات التي تستخدمها سلطات الاحتلال لنزع ملكية الأراضي بشكل دائم، تحت ذرائع تتعلق بالمصلحة العامة لكنها توظف في الواقع لتخدم مشاريع استيطانية أو بنى تحتية مرتبطة بتوسيع المستوطنات وعادةً ما تُصدر هذه الأوامر من قبل "قائد المنطقة الوسطى" أو "الإدارة المدنية"

وفي عام 2025، أصدرت سلطات الاحتلال أمراً استملاك واحدًا استولت بموجبه على 257.549 دونماً من أراضي قرى جبع، كفر عقب، ومخماس شمال القدس/رام الله

ورغم أن القانون الدولي الإنساني (خصوصًا اتفاقية جنيف الرابعة) يقيّد نزع الملكية في الأراضي المحتلة، ويسمح به فقط في حالات الضرورة العسكرية العاجلة، وبشكل مؤقت، فإن إسرائيل تستغل ثغرات قانونية، وتسيء تفسير "المصلحة العامة" لتُدّرج مشاريع استعمارية ضمن هذا المفهوم، مُعطية بذلك شرعية شكلية لسياسات الضم الزاحف.

ت- أوامر اتخاذ وسائل أمنية (تقييد الوصول)

تصدر سلطات الاحتلال الاسرائيلي ما يعرف بـ "أوامر اتخاذ وسائل أمنية"، والتي تُبرر رسمياً بـ "الاحتياجات الأمنية"، لكنها تؤدي فعليًا إلى حرمان المزارعين من أراضيهم، أو إزالة أشجارهم ومزروعاتهم. وتشمل الأوامر: إغلاق مناطق زراعية، فرض قيود على الحركة، بل واقتلاع الأشجار.

وخلال النصف الأول من العام 2025، أصدرت سلطات الاحتلال 17 أمرًا عسكريًا من هذا النوع، شملت مجتمعة 385 دونمًا من الأراضي الزراعية في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، خصوصاً في الأغوار الشمالية والمناطق المصنفة (ج)

حالة ميدانية موثقة: قرية بردلة – الأغوار الشمالية

المزارع رشيد الخوضيري- قرية بردلة، محافظة طوباس (الأغوار الشمالية):

"أملك أرضًا تبلغ مساحتها 20 دونمًا ورثتها عن والدي. منذ سبعة أشهر، أقيمت بؤرة استيطانية على جزء منها، ومنذ ذلك الحين، مُنعنا تمامًا من الوصول إليها، ليس أنا فقط، بل جميع أهالي قرية بردلة – أكثر من ألفي نسمة – رغم أن هذه الأراضي زراعية ونزرعها منذ عام 1967. قبل المصادرة، كنا نمنع من سقاية الأرض تحت حجج أمنية، ما أدى إلى موت الأشجار عدة مرات، ثم صودرت الأرض بالكامل لصالح المستوطنات"

وتعد هذه الإجراءات عقوبات جماعية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. تؤدي إلى انتهاك الحق في الملكية، والحق في العمل، والحق في الغذاء. تُهدد بتقويض البنية الاقتصادية الريفية وتهجير السكان من أراضيهم.

ث- أوامر إعلان الأراضي كـ "أراضي دولة"

منذ عام 1967 م، تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفسيرًا مشددًا لقانون الأراضي العثماني لعام 1858 م، وتعتبر أن جميع الأراضي التي لا يستطيع الفلسطينيون إثبات ملكيتهم لها، تُصنّف كـ "أراضي دولة". ويتطلب إثبات الملكية تقديم وثائق تعود إلى العهد العثماني أو البريطاني أو الأردني، وسجلات وراثية كاملة وخرائط مساحية، وهو أمر شبه مستحيل في ظل غياب الأرشيف، وصعوبة الوصول إلى الوثائق، ووجود طرف غير محايد هو "الإدارة المدنية الإسرائيلية".

إضافة إلى ذلك، تفرض سلطات الاحتلال معيارًا تعجيزيًا يتمثل في إثبات زراعة الأرض بشكل متواصل منذ عام 1967، ما يجعل الغالبية الساحقة من الفلسطينيين عاجزين عن حماية أراضيهم.

- في عام 2024، أصدرت سلطات الاحتلال 9 أوامر إعلان أراضي كـ "أراضي دولة" بمساحة تجاوزت 24.597 دونمًا.
- في عام 2025، فقد صدر أمر واحد استهدف 744 دونمًا من أراضي قريتي المغيرة وجبعيت شمال شرق رام الله، وهي الأرض التي تقع عليها بؤرة "ملاخي هشالوم" الاستيطانية التي أُقيمت عام 2015.

يظهر هذا الاستخدام لأوامر "أراضي الدولة" توجّهًا نحو شرعنة البؤر الاستيطانية القائمة، من خلال مصادرة الأراضي التي أُقيمت عليها، بدلًا من تفكيكها ويساهم في توسعة نطاق الاستيطان دون الحاجة لأوامر "وضع يد" أو "استملاك"، مما يُسرّع من الضم الزاحف تحت غطاء قانوني ما يحرم آلاف المزارعين من أراضيهم التاريخية ويقوض الحقوق الزراعية والاقتصادية لهم.

2- نظام التراخيص وهدم المنشآت الزراعية

في المناطق المصنفة (C) بحسب اتفاق أوسلو – والتي تُشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية – تُخضع سلطات الاحتلال أي نشاط إنشائي أو تطوير زراعي لنظام تراخيص صارم وتعتسفي، تفرضه "الإدارة المدنية الإسرائيلية". يُعد هذا النظام أداة فعالة في تقويض الإنتاج الزراعي الفلسطيني وتهجير المزارعين

ويتم رفض الغالبية الساحقة من طلبات الترخيص المقدمة من الفلسطينيين، سواء لإنشاء منشآت زراعية، أو حفر آبار، أو إقامة بيوت زراعية ومزارع صغيرة وتستخدم ذريعة "البناء غير المرخص" لتبرير إصدار أوامر الهدم، حتى في الحالات التي تعود فيها المنشآت لعقود سابقة. ويشمل ذلك آبار المياه، البيوت البلاستيكية، المزارع، والبيوت الزراعية.

ووفق تقارير صادرة عن منظمة B'Tselem، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد أصدرت سلطات الاحتلال خلال النصف الأول من عام 2025 ما مجموعه 556 إخطارًا بهدم منشآت زراعية بحجة عدم الترخيص.

ويشكل تفرغ الأرض من الفلسطينيين، خاصة في المناطق الريفية ذات الإمكانات الزراعية العالية واستخدام قوانين "البناء غير المرخص" غطاء قانونيًا شكليًا لممارسات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة في الأراضي المحتلة إلا للضرورة العسكرية القصوى.

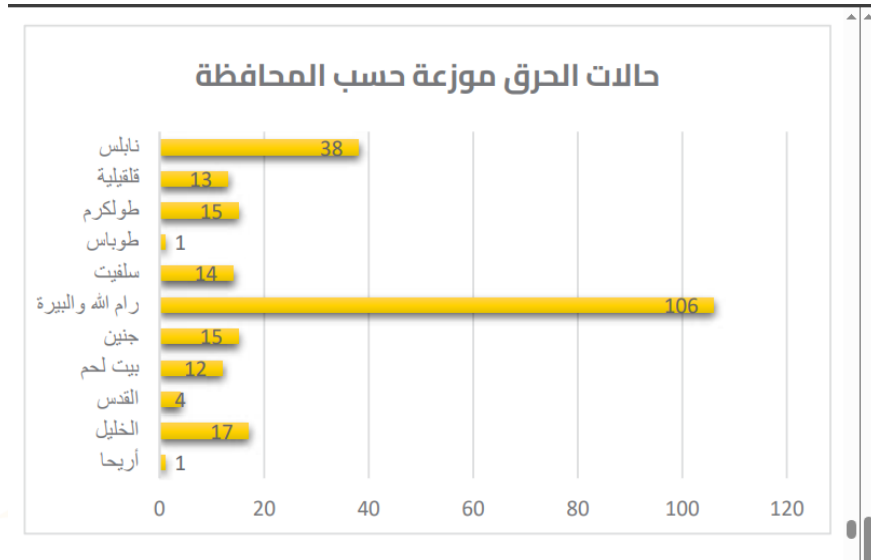
3- العنف الاستيطاني ومصادرة المعدات: "الرهاب الزراعي" كسلاح للإقتلاع

يتعرض المزارعون الفلسطينيون لاعتداءات مستمرة من قبل المستوطنين، ضمن سياسة تهدف إلى خلق مناخ من الرعب الزراعي يدفع الفلسطينيين للتخلي عن أراضيهم طوعًا أو قسرًا. تشمل:

- اعتداءات جسدية مباشرة: ضرب وتهديد المزارعين.
- تخريب مقومات الزراعة: تكسير أدوات، مصادرة معدات، حرق محاصيل، واقتلاع أشجار.
- منع الوصول للأراضي: سواء عبر العنف المباشر أو الحواجز والتواجد العسكري.

غالبًا ما تجري هذه الانتهاكات تحت حماية جيش الاحتلال أو في ظل تغاضيه المتعمد، ما يكرس بيئة من التهيب تسمى بـ"الرهاب الزراعي" – أي خلق حالة من الخوف المزمن تمنع الفلسطينيين من ممارسة نشاطهم الزراعي بحرية وأمان.

- أكثر من 1000 هجوم استيطاني موثق في 230 تجمعًا فلسطينيًا منذ بداية عام 2025، أسفر عن: 11 شهيدًا فلسطينيًا ونحو 700 مصاب اضافة الى تدمير آلاف الأشجار والمحاصيل الزراعية
- ووفقًا لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: وثق 64 اعتداء مباشر على الأراضي و 65 محاولة لإقامة بؤر استيطانية و 159 عملية تجريف و 421 اعتداء استهدف أكثر من 12,067 شجرة، منها 6.144 شجرة زيتون



❖ شهادات ميدانية توثق الواقع:

- المزارع عاهد عوض عودة (بلدة قصرة – نابلس):
"أتلف المستوطنون محصول القمح في أرضي. دخلوا فجأة، وكانوا يحملون أدوات حادة، قاموا بتخريب المحصول بالكامل أمام أعيننا، والذي يبلغ مساحته 17 دونم مزروعة بالكامل قمح ولم نحصل على أي حماية".
- المواطن شادي هديب (عضو جمعية أريحا لتسويق الحاصلات الزراعية):
"استأجرنا أراضٍ من وزارة الأوقاف بمساحة 2 دونم في منطقة C ونصف دونم في A. زرعناها بأشجار مثمرة، لكن المستوطنين يمنعونا باستمرار من دخول الأرض وسقايتها، ويتم ذلك تحت حماية الجيش، ما أدى إلى موت الأشجار أكثر من مرة".
- المهندس الزراعي أحمد قاسم - مقابلة بتاريخ 3 سبتمبر 2025
"الصراع في جوهره هو صراع على الأرض. الزراعة بالنسبة للفلسطينيين ليست فقط مصدر رزق، بل ارتباط وجودي بالأرض. الاحتلال يحاول كسر هذا الرابط عبر دعم المستوطنين لتخريب الأراضي، وهو ما سيحوّلها على المدى البعيد إلى أراضٍ غير صالحة للزراعة".

في مقابلة صوتية وثّقها الباحث مع موفق هاشم، نقيب المزارعين في الضفة الغربية، قال:

"أنا صاحب فكرة قرية العوسجة التعاونية الزراعية، وهي مشروع زراعي يقع في منطقة العوجا في محافظة أريحا والأغوار، وتحيط به ستة تجمعات استيطانية. هذه القرية تتعرض منذ ما قبل 7 أكتوبر 2023 لاعتداءات ممنهجة من قبل المستوطنين، تتم بدعم مباشر من سلطات الاحتلال، سواء عبر الاعتداء الجسدي المباشر أو من خلال قرارات المصادرة التي تصدر عن ما يُعرف بالإدارة المدنية.

مؤخراً، أقدم المستوطنون على حفر خندق يطوّق أراضي القرية، وتحديدًا ما يُعرف بـ"أراضي هود 44"، والتي تبلغ مساحتها نحو 12 ألف دونم. وهذه الأراضي هي أراضٍ وقفية إسلامية مؤجرة لمزارعين فلسطينيين منذ عقود، إلا أن الاحتلال يدّعي أنها تقع ضمن المنطقة C وتخضع لسيطرته الكاملة.

كما قام المستوطنون، قبل حوالي شهر، بإحراق منشأة زراعية في القرية، تتكون من بركس لتربية الأغنام وتخزين الأعلاف، بالإضافة إلى غرفة العامل، وسرقوا محتويات المنشأة من معدات زراعية، شبكات ري، وأدوات تشغيل. ما لم يستطيعوا سرقته، عمدوا إلى تخريبه، بما في ذلك خزانات المياه وألواح الطاقة الشمسية الخاصة بـ"جمعية أريحا التعاونية الزراعية" في قرية العوسجة"



تخريب ممنهج للأراضي الزراعية في بلدة قصر - المصدر: سكرتارية بديّة قصر 2025

4- الاستيطان الرعوي: اداة جديدة لنهب الأراضي الزراعية

يُعدّ الاستيطان الرعوي من أخطر أشكال التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، إذ يستخدم المستوطنون الرعي وتربية المواشي كوسيلة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية دون الحاجة إلى بناء مستوطنات دائمة. تبدأ العملية بإدخال القطعان إلى الأراضي الزراعية تحت ذريعة "الرعي التقليدي"، ثم إقامة خيام وبركسات مؤقتة تتوسع تدريجياً بدعم من جيش الاحتلال و"الإدارة المدنية"، لتتحول إلى بؤر استيطانية قائمة.

منذ الثمانينيات، تطوّر هذا النمط ليصبح سياسة منظمة، وبلغ ذروته خلال العقد الأخير كأداة فعالة لفرض واقع استعماري جديد دون قرارات بناء رسمية.

أبرز المعطيات حتى منتصف عام 2025:

- أكثر من 130 بؤرة رعوية أقيمت حتى مطلع 2025.
- تستولي البؤر الاستيطانية على نحو 185 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية.
- خصصت الحكومة الإسرائيلية عام 2024 نحو 75 مليون شيكل لدعم هذه البؤر.
- في 10 شباط 2025، أُعلن عن نية تخصيص 16 ألف دونم إضافية لأغراض الرعي في الأغوار وسلفيت وشرق رام الله.
- خلال النصف الأول من 2025، أُقيمت 23 بؤرة استعمارية جديدة – معظمها رعوية – في محافظات رام الله، نابلس، الخليل، قلقيلية، طوباس، والقدس.

5- شبكات البنية التحتية والطرق الالتفافية

منذ بداية الاستيطان في الضفة الغربية، عملت دولة الاحتلال على ترسيخ وجودها وضمّ المستوطنات فعلياً عبر إنشاء وتوسيع شبكات الطرق والبنى التحتية، بهدف السيطرة على الأرض والتضييق على حركة الفلسطينيين، خاصة في المناطق الزراعية. تُخدم هذه الطرق المستوطنات ضمن نظام مرور منفصل يفرض قيوداً شديدة على الفلسطينيين، مما يعيق وصولهم إلى أراضيهم وأسواقهم ويضعف سلاسل التوريد. وفقاً لمنظمة "بتسيلم"، تُقسم الطرق الاستيطانية إلى ثلاث فئات:

الأولى تُحظر كلياً على الفلسطينيين (17 طريقاً بطول 124 كم)، والثانية يُسمح باستخدامها بتصاريح خاصة تُستغل للابتزاز (245 كم)، والثالثة تُقيّد بحواجز تُعيق الحركة بين المناطق.

تسببت هذه السياسات في تغيير أنماط السفر وعزل آلاف الدونمات الزراعية خلف الشوارع الالتفافية، ما صعّب الوصول إليها وأجبر المزارعين على تركها، فتراجع الإنتاج الزراعي وارتفعت التكاليف وتدهورت خصوبة التربة. كما أدى إغلاق الطرق الزراعية إلى عزل القرى عن مراكز التوزيع وإضعاف مساهمة الزراعة في الاقتصاد المحلي.

6- السيطرة على المياه والآبار

ينتهج الاحتلال الإسرائيلي أسلوباً ممنهجاً للسيطرة على مصادر المياه والآبار في الضفة الغربية، باعتباره شرياناً رئيسياً للحياة والإنتاج الزراعي. وفي هذا الإطار، يفرض قيوداً مشددة على عمليات حفر الآبار أو ترميمها، ويستحوذ على الجزء الأكبر من الموارد المائية، ويحوّل استخدامها لصالح المستوطنات، على حساب القرى والمزارع الفلسطينية.

ونتيجة لهذه السياسات، يُحرم المزارعون الفلسطينيون من حقهم الطبيعي في الوصول إلى المياه اللازمة لري محاصيلهم الزراعية وسقاية مواشهم، مما يُحوّل المياه إلى أداة ضغط اقتصادي واجتماعي. وقد أدّى هذا الحرمان إلى تقليص القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، وتجريدها من قيمتها، ودفع العديد من أصحابها إلى الهجرة القسرية، في ظل صعوبة الحفاظ على نمط حياة زراعي مستدام. وتُسهم هذه الإجراءات في تعزيز سياسة "التهجير الصامت"، وتُهمّد الطريق أمام مزيد من التوسع الاستيطاني على حساب الوجود الفلسطيني في الريف.

7- تصنيفات إدارية أخرى: محميات طبيعية، مناطق أثرية، ومناطق صناعية

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال التصنيفات الإدارية، مثل المحميات الطبيعية والمناطق الأثرية والصناعية، لفرض قيود صارمة على استخدام الأراضي الفلسطينية، ضمن سياسة تهدف إلى منع التوسع العمراني والزراعي الفلسطيني وتسهيل التوسع الاستيطاني.

فقد استخدم الاحتلال الأمر العسكري رقم (363) الصادر عام 1969م ، والذي يُحوّل "الإدارة المدنية" بإعلان أجزاء من الضفة الغربية "محميات طبيعية"، كغطاء قانوني للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي. وتؤدي هذه الإعلانات إلى فرض قيود مشددة على البناء، الزراعة، والرعي، بل وحتى على الوصول إلى هذه الأراضي، مما يُجمّد استخدامها من قبل أصحابها الفلسطينيين ويُهمّد لتحويلها لاحقًا إلى مشاريع سياحية، صناعية أو استيطانية.

وخلال عام 2024م ، تم إصدار ستة أوامر عسكرية لتعديل حدود ما يُعرف بـ "المحميات الطبيعية"، صودرت بموجبها نحو 20,000 دونم من الأراضي الفلسطينية. وفي العام الجاري 2025م ، ووفقًا لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، تم إصدار ستة أوامر عسكرية جديدة أدت أيضًا إلى مصادرة نحو 20,000 دونم إضافية تحت ذات الذريعة.

ومنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967م وحتى اليوم، أعلنت سلطات الاحتلال عن 140 موقعًا كمحميات طبيعية، بمساحة إجمالية تُقدّر بـ 705 كيلومترات مربعة، أي ما يعادل 12.5% من المساحة الكلية للضفة الغربية. كما تخطط السلطات لإعلان 53 موقعًا إضافيًا كمحميات طبيعية، بمساحة تُقدّر بـ 350 كيلومترًا مربعًا، ما يرفع النسبة المستهدفة إلى أكثر من 18% من مساحة الضفة.

8- التزوير الإداري وسوء السجلات العقارية

تعتمد سلطات الاحتلال على ثغرات قانونية وسجلات عقارية ناقصة لتزوير الملكيات وتسهيل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، عبر تصنيفها كـ "أراضي دولة" أو "مناطق عسكرية" أو "محميات طبيعية"، متجاهلة الوثائق التاريخية التي تثبت ملكية الفلسطينيين. يشكل هذا التلاعب الإداري انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وخاصة اتفاقيتي لاهي وجنيف الرابعة، ويعكس سياسة ممنهجة لنهب الأرض وتقويض الحق في البقاء.

في عام 2025 تصاعدت هذه الممارسات عبر ثلاث آليات رئيسية:

1. استئناف تسجيل الأراضي في المنطقة "ج": حيث أقرت إسرائيل في 11 مايو 2025 استئناف التسجيل العقاري بعد توقف منذ 1967، متجاهلة سجلات السلطة الفلسطينية، وملزمة الفلسطينيين بإثبات ملكيتهم أمام لجان إسرائيلية منحازة.
2. إلغاء وثائق الملكية الفلسطينية: رفضت سلطات الاحتلال الاعتراف بوثائق السلطة، واعتمدت فقط الوثائق العثمانية أو الأردنية القديمة، ما أدى إلى إلغاء فعلي لحقوق آلاف العائلات وتسهيل تسجيل الأراضي باسم دولة الاحتلال أو المستوطنين.
3. التسجيل كأداة ضم فعلي: نُقلت مساحات واسعة إلى نظام التسجيل الإسرائيلي، في خطوة تُكرّس الضم الفعلي وتُخضع الأراضي للقانون الإسرائيلي، وُصفت بأنها "أكبر عملية نهب عقاري ممنهجة" في الضفة الغربية.

ثانياً: في قطاع غزة – الزراعة تحت الحصار والعدوان

تتخذ الانتهاكات الإسرائيلية ضد الزراعة في غزة طابعاً يرتبط مباشرة بالحصار المستمر منذ أكثر من 18 عاماً والعدوانات العسكرية المتكررة، التي دمّرت البنية التحتية الزراعية والموارد الطبيعية. فقد تعرّضت الأراضي الزراعية للقصف والتجريف، وفرضت قيود على إدخال مستلزمات الإنتاج بذريرة "الاستخدام المزدوج"، فيما يُمنع المزارعون من الوصول إلى "المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول" التي تمثل نحو ثلث الأراضي الزراعية، ما حرم آلاف العائلات من مصدر رزقها. كما استهدفت آبار المياه وشبكات الري، ما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة وارتفاع الاعتماد على المساعدات الغذائية. ووفقاً لمنظمة الفاو، فإن 95.4% من أراضي غزة لم تعد صالحة للزراعة، بينما تسيطر إسرائيل فعلياً على أكثر من 93% من إجمالي الأراضي الزراعية البالغة 178 ألف دونم، في إطار سياسة ممنهجة لتدمير البنية الإنتاجية وتجريد الفلسطينيين من مواردهم وحقوقهم في الغذاء.

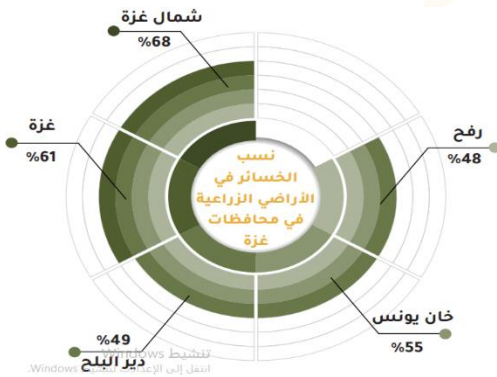
1- تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية:

شهد قطاع غزة تدميراً واسع النطاق للقطاع الزراعي، نتيجة الاستهداف المباشر والمتكرر خلال العدوانات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تداعيات الحصار طويل الأمد. وتشير المعطيات إلى أن القدرة على إنتاج الغذاء تقترب من الانهيار الكامل، والذي تسبب بحدوث مجاعة حقيقية في منطقة يزيد عدد سكانها عن مليوني نسمة.

- أضرار المساحات الزراعية:

- تقلّصت المساحات المزروعة بالخضروات من 93,000 دونم إلى نحو 4,000 دونم فقط.
- وفقاً لأحدث تقييم جغرافي-مكاني أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية، فإن:

- تضرر أكثر من 80% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة
- 77.8% من الأراضي الزراعية غير متاحة للزراعة
- مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة هي 688 هكتار وهي نسبة 4.6% من الأراضي الزراعية.
- تشير الصور الفضائية إلى أن 12.4% من الأراضي الزراعية، رغم عدم تضررها فعلياً، مصنفة كمناطق "محظورة" يُمنع الوصول إليها.



- تدمير البنية التحتية الزراعية:

- تضرر 1,218 من الآبار الزراعية بنسبة 82.8%
- تضرر 71.2% من الصوب الزراعية

- خسائر قطاعية ومكانية:

جمعية التنمية- الاغاثة الزراعية

- محافظة خان يونس سجلت أعلى نسبة تضرر في الأراضي الزراعية بنسبة 55%.
- محافظة شمال غزة شهدت أضراراً في حوالي 68% من أراضيها الزراعية.
- في محافظة دير البلح، أظهرت خرائط الفاو ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة تدمير البساتين بنسبة 49%
- في محافظة غزة، ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية المتضررة إلى 61%

- في محافظة رفح ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية المتضررة الى 48%

- تأثيرات على المواسم الزراعية والمعيشية:

- تعطل موسم قطف الزيتون لمدة عامين متتاليين، نتيجة الاستهداف المباشر للمزارعين والحقول.
- كانت الزراعة تُشكل نحو 10% من الاقتصاد المحلي في غزة.
- أكثر من 560.000 شخص كانوا يعتمدون بشكل كلي أو جزئي على الزراعة (إنتاج المحاصيل، الرعي، أو صيد الأسماك) كمصدر رئيسي للرزق، قبل أن يتعرض هذا القطاع لدمار شبه كامل.

2- الحصار ومنع إدخال المستلزمات الزراعية :

فرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا مشددة على إدخال المستلزمات الزراعية الأساسية إلى قطاع غزة، بما في ذلك البذور، الأسمدة، المعدات الزراعية، ومواد الصيانة، تحت ذريعة "الاستخدام المزدوج". وقد أدت هذه السياسات إلى تراجع حاد في الإنتاجية الزراعية، وتدهور جودة الزراعة، وعجز المزارعين عن تجديد دورات الإنتاج أو استخدام التقنيات الحديثة، مما أسهم في إضعاف الأمن الغذائي المحلي وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية

في هذا السياق، يقول المزارع عيسى الدحدوح، وهو مسؤول تجمع المزارعين في منطقة الزيتون، إن معاناته مع الانتهاكات بدأت منذ عام 2005، حيث تعرضت أرضه للتجريف عدة مرات، أبرزها في عامي 2000 و2008. ويضيف: "عندما عدتُ إلى أرضي خلال فترة الهدنة، وجدتُها مجرّفة ومدمرة بالكامل. حاولت استصلاحها، لكننا نواجه صعوبات كبيرة بسبب انعدام المستلزمات الزراعية في السوق المحلي، ما يجعل من شبه المستحيل إعادة تجديد عملية الزراعة، التي تتطلب أدوات ومعدات وأسمدة لا تتوفر بفعل الحصار".

3- استهداف المناطق الحدودية وتوسيع المنطقة مقيدة الوصول:

منذ سنوات، يفرض الاحتلال الإسرائيلي ما يُعرف بـ "المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول" على طول الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، وهي منطقة يُمنع فيها النشاط المدني، وخصوصًا الزراعي، تحت طائلة الاستهداف المباشر.

وقد شهدت هذه المنطقة توسعًا كبيرًا بعد 7 أكتوبر 2023، لتشمل مساحات أوسع من الأراضي الزراعية، التي تحولت فعليًا إلى مناطق عسكرية مغلقة، فارغة من النشاط الإنساني.

✓ بيت لاهيا وبيت حانون نموذجا:

- تُعد بيت لاهيا من أبرز المناطق المنتجة للفراولة، والتي كانت تُصدر إلى الخارج وتشكل مصدر دخل رئيسي لمئات العائلات. إلا أن معظم أراضيها تم تجريفها أو ضمّها إلى ما يعرف بـ "المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول"، مما أدى إلى فقدان هذا المحصول الاستراتيجي بالكامل تقريبًا.

يُجسّد المزارع هاني المصري نموذجا لمعاناة المزارعين في قطاع غزة بعد الحرب والحصار المستمر، إذ فقد مصدر رزقه الوحيد المتمثل في زراعة الفراولة على مساحة خمس دونمات كانت تُشكل عماد معيشته ومعيشة أسرته المكونة من خمسة أفراد. قبل الحرب، كانت مزرعته منتجة وتُسهّم في توفير فرص عمل للشباب، كما كان يُصدّر محصوله إلى الخارج، ما جعله جزءًا من منظومة

اقتصادية محلية فعّالة. لكن منذ 7 أكتوبر 2023، مُنع من الوصول إلى أرضه التي جفّت محاصيلها وتعرضت للتدمير الكامل بفعل القصف، لتتحول إلى جزء من ما يُعرف بـ "المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول".

اليوم، يعيش هاني ظروفًا قاسية بعد نزوحه، يعتمد على بسطة صغيرة لبيع المعلبات لتأمين قوت أسرته، بينما فقد كل ما يملك من بنية تحتية زراعية ومعدات وشبكات ري. قصته تختصر واقع المزارعين الذين تحوّلوا من منتجين إلى نازحين محرومين من أرضهم ومصدر كرامتهم الاقتصادية.

- أما بيت حانون، التي اشتهرت بإنتاج الخضروات الموسمية والحمضيات، فقد فقدت نسبة كبيرة من أراضيها بسبب التدمير المباشر أو منع المزارعين من الوصول إليها بفعل السيطرة العسكرية

يقول أحد المزارعين المتضررين من الحرب الاخيرة والذي يملك أراضي في بيت حانون (محمد يوسف الزمارة):

"أملك أراضي زراعية واقعة في المناطق الشمالية الشرقية من بلدة بيت حانون، اعتدت زراعتها منذ سنوات طويلة بأشجار الزيتون والحمضيات، وقد كنت أعتنى بها كما يُعتنى بالوطن، وأجني منها ما يكفيني وأقاربي، حيث كنت أطعم منها كل من حولي، وأبيع الفائض منها كمصدر دخل اضافي لأعيل أسرتي.

لكن منذ أن أصبحت هذه الأراضي ضمن ما يُعرف بـ "المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول"، بات الوصول إليها مستحيلًا بفعل القيود الأمنية والمخاطر المحيطة، وقد حُرمت من خيراتها، كما حُرمت الأرض من مائها وعطائها. واليوم، إن انسحب الاحتلال منها، فغالب الظن أنها ستكون مجرّفة ومدمرة كما حدث في كل حرب سابقة، وإن لم تُجرف، فإنها تعطش وتموت عطشًا، بعد أن انقطعت عنها سبل الري والعناية.

إن هذه الأرض ليست مجرد مساحة مزروعة، بل هي جزء من ذاكرتي وهويتي وكرامتي كمزارع فلسطيني.

■ مناطق أخرى متضررة:

مناطق مثل الشجاعية، وشرق خان يونس، ودير البلح، تواجه واقعًا مشابهًا من التجريف المتكرر، وتدمير شبكات الري، ومنع الوصول، مما حولها إلى أراضي فارغة، مهجورة زراعيًا، على الرغم من خصوبتها وأهميتها في الإنتاج المحلي.

وتُعتبر جميع المناطق الزراعية المحاذية للسياسج الأمني كمناطق "محظورة"، حيث يتم استهداف المزارعين بشكل مباشر أثناء عملهم، ما يُحول الزراعة إلى نشاط محفوف بالموت.

يقول المزارع ماهر حرب، أحد مزارعي الزيتون في غزة :

" في صباح يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، خرجتُ برفقة اثنين من أبنائي إلى أراضي الزراعية الواقعة في منطقة الزيتون، وكان هدفنا سقاية الأرض وقطف بعض ثمار البندورة التي كانت قد نضجت. وبينما كنا نمارس عملنا الزراعي المعتاد، فوجئنا بطائرة مُسيّرة تُحلق فوقنا، ولم تمر لحظات حتى استهدفتنا بشكل مباشر، مما أدى إلى استشهاد أحد أبنائي، وإصابة الآخر بجراح بالغة.

في لحظة الهجوم، ورغم الخطر، حاولت إنقاذهم والتأكيد على أننا مدنيون غير مسلحين، فقامت برفع ملابسي الداخلية البيضاء في محاولة يائسة لإثبات أننا لا نشكّل أي تهديد، لكن دون جدوى. كان واضحًا من هينتنا وأدواتنا ومكاننا أننا مزارعون نرعى أرضنا فقط.

4- شح المياه والقيود على الصيد:

تضرر قطاع الصيد في قطاع غزة بشكل كارثي خلال الحرب، دُمِرت البنية التحتية البحرية بالكامل تقريباً، وتضرر مصدر رزق آلاف الصيادين ومن كان يعمل في هذا القطاع. هاجمت إسرائيل في الأيام الأولى من الحرب بشكل منهجي قوارب الصيد في ميناء غزة والقوارب الصغيرة على طول سواحل القطاع. وفقاً لتقدير أجرته مؤخراً منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، في الفترة بين تشرين أول/أكتوبر 2023 ونيسان/أبريل 2024، تضرر حوالي 72% من ممتلكات الصيد، بما في ذلك القوارب وأحواض تربية الأسماك وبنية الصيد التحتية، منها ميناء غزة. تُقدر الخسائر بـ 84 مليون دولار.

فيما تواجه الأراضي الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة، أزمة مياه حادة بسبب القيود المفروضة على استغلال المياه الجوفية، ما عمّق الأزمات المعيشية والبيئية..

يضيف المزارع عيسى الدحدوح، في سياق شهادته عن المعاناة التي يواجهها في أرضه الزراعية:

"قبل تدمير وتجريف الأرض كان عندي بئر صغير لري الأرض. بعد ما دمروه، ما قدرت أزرع ولا حتى أسقي مواشي. اضطررنا نشترى المياه بأسعار باهظة، وأحياناً ما نقدر نوصل إليها أصلاً. الأرض يبست، وكل شي فيها مات. المي صارت حلم".

الفصل الثاني: انعكاسات تدمير القطاع الزراعي

أولاً: انعكاسات تدمير القطاع الزراعي في الضفة الغربية

1. الانعكاسات الاقتصادية:

أ- فقدان مصادر الدخل:

تعتمد آلاف العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية على الزراعة كمصدر أساسي للدخل، خصوصاً في القرى والمناطق الريفية. ومع تدمير الأراضي أو مصادرتها، تفقد هذه العائلات مورد رزقها الرئيسي، ما يفاقم من معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات الخارجية.

ب- ارتفاع معدلات البطالة:

يساهم تدمير القطاع الزراعي في زيادة معدلات البطالة، خاصة في أوساط الشباب والعمال الزراعيين الموسميّين الذين يعتمدون بشكل مباشر على المواسم الزراعية كمصدر للعيش.

ت- تقلص الناتج المحلي الزراعي:

أدى تقلص المساحات المزروعة وصعوبة الوصول إلى الأراضي بسبب الحواجز والإغلاقات إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يضعف الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من تبعيته الاقتصادية.

2. الانعكاسات الاجتماعية:

أ- التهجير القسري وتغيير أنماط الزراعة:

يُجبر العديد من المزارعين على ترك أراضيهم، إما بفعل المصادرة أو نتيجة القيود المفروضة على الوصول إليها، مما يدفعهم للهجرة نحو المدن والبحث عن بدائل اقتصادية. كما يُضطر من تبقى من المزارعين إلى تعديل أنماط الزراعة لتتناسب مع الوضع القائم.

افادة ميدانية:

يقول المزارع رشيد خوضيري:

" قبل مصادرة أرضي، قمنا بتغيير نمط الزراعة أكثر من مرة، بسبب حرماننا من الوصول إليها لسقيها، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مصادر المياه. لذلك اعتمدنا مؤخراً على زراعة البقوليات مثل الحمص والقمح، والزراعة البعلية الشتوية، لكن ذلك أثر سلباً على دخل الأسرة، والثروة الحيوانية التي كانت تعتمد على مخلفات المحاصيل كمراعي، وحتى الجيران الذين كانوا يستفيدون منها".

ب- تفكك النسيج الاجتماعي:

لطالما كانت الزراعة نشاطاً جماعياً يُسهم في تعزيز الروابط العائلية والاجتماعية، خاصة في مواسم القطاف والحصاد. ومع توقف هذا النشاط، تراجعت تلك الروابط، وبرزت مظاهر العزلة الاجتماعية في المناطق الريفية.

ت- فقدان العلاقة بالتراث والأرض:

تمثل الأرض في الثقافة الفلسطينية رمزاً للهوية والانتماء، ومع استمرار تدمير الأراضي الزراعية أو الاستيلاء عليها، تتآكل هذه العلاقة، ما يؤثر على الارتباط الوطني والوجداني بالأرض، خاصة لدى الأجيال الناشئة

3. الانعكاسات البيئية:

أ- تصحر وتدهور بيئي:

غالباً ما تفتقر المناطق الصناعية في المستوطنات الإسرائيلية، والمقامة على أراضي الضفة الغربية، إلى الحد الأدنى من اللوائح البيئية، مما يؤدي إلى تلويث الأراضي الزراعية ومصادر المياه من خلال النفايات الخطرة. كما أدى توسع المستوطنات إلى تدهور الغطاء النباتي، وتراجع التنوع البيولوجي، وزيادة التصحر، ما ينعكس سلباً على جودة التربة والإنتاجية الزراعية.

ب- التحكم في الموارد المائية:

يحتكر الاحتلال الإسرائيلي معظم الموارد المائية، ما يؤدي إلى شحّ في المياه المخصصة للزراعة، وجفاف كبير في الأراضي الزراعية الفلسطينية. هذا التحكم يُعد أحد العوامل الرئيسية في تعطيل الزراعة وتقويض الأمن الغذائي.

ثانياً: انعكاسات تدمير القطاع الزراعي في قطاع غزة

1. الانعكاسات الاقتصادية:

أ- انهيار شبه كامل للقطاع الزراعي:

تعرّض القطاع الزراعي في غزة لدمار واسع النطاق نتيجة الحروب المتكررة، والحصار، وتجريف الأراضي، فضلاً عن تحويل آلاف الدونمات إلى ما يُعرف بـ "المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول"، مما أدى إلى خروجها الكامل من الإنتاج.

ب- انخفاض الصادرات الزراعية والإنتاج المحلي:

كان القطاع الزراعي في غزة يحقق اكتفاءً ذاتيًا نسبيًا في عدد من المنتجات مثل الخضروات، الألبان، الدواجن، الأسماك، واللحوم والفواكه. ومع ذلك، فإن العدوان الأخير أدّى إلى توقف حركة الاستيراد بشكل كامل، ما كشف هشاشة الاعتماد على الإنتاج المحلي، الذي شهد هو الآخر تراجعًا حادًا نتيجة لتدمير الأراضي الزراعية ومنع الوصول إليها.

وفقًا لتقديرات منظمات دولية، فإن نحو 44% من استهلاك الأسر من السلع الزراعية كان يُغطى عبر الإنتاج المحلي، في حين أن 56% كانت تُستورد —وقد توقفت هذه النسبة بشكل كامل خلال العدوان، مما أدى إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في القطاع.

ت- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية:

نتيجة لانخفاض العرض المحلي من المنتجات، وزيادة الاعتماد على الواردات النادرة، ارتفعت أسعار السلع الزراعية بشكل كبير، ما زاد من الضغط على الأسر المتضررة.

2. الانعكاسات الاجتماعية:

أ- الفقر المدقع وفقدان مصادر الرزق:

كانت الزراعة تمثل مصدر دخل مباشر لآلاف الأسر، من مزارعين صغار وعمال موسميّين، إلى العاملين في سلاسل الإمداد كالتعبئة والتبريد والتسويق. وقد أدى تدمير الحقول إلى فقدان الوظائف الموسمية والدائمة، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة والفقر في القطاع.

إفادة ميدانية – المهندس أحمد قاسم:

"لطالما شكّل القطاع الزراعي الركيزة الأولى لدعم الناتج المحلي في قطاع غزة، وكنا قد بلغنا، قبل عدوان 2023، مرحلة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل، بل وحققنا فائضًا تم تصديره إلى الخارج. أما الآن، وبعد تدمير الآبار بنسبة 87%، والدفيئات الزراعية بنسبة 90%، والحقول المكشوفة بنسبة 70%، إلى جانب التهجير القسري للمزارعين من شمال وشرق غزة وخان يونس، فقدنا القدرة على الإنتاج المحلي. واليوم، تعتمد غزة شبه كليًا على المساعدات، التي يعوقها إغلاق المعابر، مما يجعل السكان عرضة للمجاعة والوفاة الناتجة عن نقص الغذاء".

ب- الصدمات النفسية:

تعرّض المزارعون لاستهداف مباشر، مما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد منهم أثناء ممارستهم لأعمالهم الزراعية. وقد خلّف ذلك آثارًا نفسية عميقة على الأفراد وأسرهم، خصوصًا الأطفال والنساء.

ت- تآكل الأمن الغذائي وسوء التغذية:

مع تقلص الإنتاج المحلي، وزيادة القيود على المساعدات والاستيراد، يعاني جزء كبير من السكان من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا.

1- التهجير القسري وتغير أنماط الزراعة:

أجبر الدمار الواسع وغياب الأمن آلاف المزارعين على النزوح من أراضيهم، وتحولت بعض المناطق الزراعية إلى مناطق

عسكرية أو مدمرة بالكامل. كما اضطر من المزارعين إلى تغيير أنماط الإنتاج، والاتجاه نحو زراعات أقل استدامة ومردودًا.

3. الانعكاسات البيئية:

أ- تلوث التربة والمياه الجوفية:

منذ بداية الحرب، يتم التخلص يوميًا من ما لا يقل عن 100,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي في المناطق السكنية والزراعية أو في البحر، ما أدى إلى تلوث شديد للمياه والتربة، وزيادة المخاطر الصحية للسكان.

كما أدى العدوان إلى تدمير واسع للأراضي الزراعية، وتلويث التربة بمخلفات القنابل والمتفجرات السامة، مما تسبب في التصحر، وتدهور خصوبة الأرض، وتآكل التربة الزراعية.

وتعدّ الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الزراعية والبنية التحتية المائية انتهاكًا واضحًا للحق في بيئة سليمة، إذ تُستهدف الآبار والخزانات وبرك التجميع، مسببةً الجفاف والتصحر وتحويل الأراضي المنتجة إلى غير صالحة للزراعة. كما يمنع الاحتلال الفلسطينيين من ترميم أو حفر آبار جديدة، ويستولي على منابع المياه لصالح المستوطنات كما في عين الساكوت وعين حلوة، مما يؤدي إلى تلف المحاصيل، تراجع الإنتاج الزراعي، وفقدان آلاف العائلات لمصدر رزقها، إلى جانب آثار صحية وبيئية خطيرة ناجمة عن تلوث المياه أو ندرتها.

شهادة المهندس أحمد قاسم:

"إن استخدام المعدات الثقيلة في تجريف الأراضي أدى إلى تدمير بنية التربة على المستويين الفيزيائي والكيميائي، كما أن القصف الإسرائيلي باستخدام صواريخ تحمل معادن ثقيلة، أدى إلى تلوث عميق للتربة، وتأثير طويل المدى على إنتاجيتها. ومع استمرار العمليات العسكرية، تعرضت الطبقة السطحية للتربة — الغنية بالمواد العضوية — للإزالة، مما جعل نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة قاحلة وغير صالحة للزراعة".

ب- هشاشة النظم البيئية الزراعية:

توقفت دورة الزراعة الطبيعية بفعل الحرب، ونتيجة لذلك أصبحت النظم البيئية الزراعية في حالة هشاشة شديدة، مما يهدد التنوع البيولوجي والاستدامة الزراعية في المستقبل.

الفصل الثالث: التحليل القانوني للانتهاكات ضد القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية

شكل التدمير البيئي المنهجي وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية انتهاكًا واضحًا لحقوق الإنسان الفلسطيني، بما في ذلك الحق في بيئة صحية، والحق في المياه النظيفة، والحق في الغذاء والعمل والملكية. ويقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية واضحة في وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، كونها تمثل خرقًا صريحًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أولاً: تدمير الأراضي والمحاصيل الزراعية والبنية التحتية الزراعية (الدفيئات، الآبار، الحقول)

1. المخالفة القانونية:

• اتفاقية جنيف الرابعة 1949 – المادة (53)

تحظر على قوة الاحتلال تدمير الممتلكات الخاصة، سواء أكانت منقولة أو غير منقولة، ما لم تقتض ذلك ضرورة عسكرية مطلقة.

• نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 – المادة 8-2-ب-13

يعتبر تدمير الممتلكات الواسع، دون ضرورة عسكرية مبررة، جريمة حرب.

• القانون الجنائي الدولي:

يُدرج التدمير غير المشروع للممتلكات ضمن الجرائم الدولية الجسيمة، ويؤكد على مسؤولية القادة العسكريين والسياسيين حال ثبوت التخطيط أو القبول الضمني بهذا التدمير.

• اتفاقية لاهاي 1907 – المادة (46)

تنص على وجوب احترام الملكية الخاصة، وتحظر مصادرتها من قبل قوة الاحتلال.

2. التحليل:

يُعد التدمير المنهجي للمحاصيل الزراعية، وحقول الزيتون والحمضيات، والبيوت البلاستيكية (الدفيئات)، والآبار، تجسيدا لانتهاك متكرر ومنهجي للحق في الملكية والعيش الكريم. وبحسب إفادات موثقة، غالبًا ما يتم هذا التدمير دون وجود ضرورة عسكرية مباشرة، بل في سياق سياسات العقاب الجماعي، كما حدث في المناطق الحدودية لقطاع غزة، أو في محيط المستوطنات في الضفة الغربية.

التدمير لا يُفضي فقط إلى فقدان سبل العيش، بل يؤثر أيضًا على النسيج الاجتماعي في المناطق الريفية، ويحول المناطق الزراعية إلى أراضٍ مهجورة أو غير قابلة للزراعة لعقود بسبب التلوث والدمار الهيكلي.

في ضوء القانون الدولي، هذا التدمير يرقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان، حيث تنعدم فيه الضرورة العسكرية، ويتسم بالتعمد والاتساع، ويطال المدنيين بشكل مباشر ومستمر.

ثانياً: حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم عبر الجدار الفاصل والحواجز العسكرية

1. المخالفة القانونية:

• اتفاقية جنيف الرابعة – المادة (33): تحظر العقوبات الجماعية والإجراءات الانتقامية ضد المدنيين.

• نظام روما الأساسي – المادة (8-7)

يجرم الحرمان المتعمد للسكان المدنيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في التنقل والعمل وسبل العيش.

• العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) - المادة (11)

يضمن الحق في الغذاء الكافي والحق في العمل الكريم.

• الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (2004) بشأن الجدار العازل:

اعتبر بناء الجدار وما يترتب عليه من قيود على الوصول إلى الأراضي، انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

2. التحليل:

يُمنع آلاف المزارعين الفلسطينيين من دخول أراضيهم بسبب الجدار الفاصل أو الحواجز العسكرية الإسرائيلية، التي تُفرض دون مبرر أممي محدد، وغالبًا لأهداف سياسية تتعلق بتوسيع السيطرة على الأرض.

هذا الحرمان المتعمد يُؤثر على الزراعة الموسمية، ويُفقد المزارعين القدرة على زراعة أو جني محاصيلهم في الوقت المناسب، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة وانعدام الأمن الغذائي المحلي. كما أن إجراءات التصاريح المعقدة والمقيدة تُحوّل الوصول إلى الأراضي إلى امتياز ممنوح سياسيًا، لا حقًا مكفولًا. هذا يشكل عقابًا جماعيًا محظورًا ويُفوّض ركائز الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية.

من منظور قانوني، فإن منع السكان من الوصول إلى مواردهم الطبيعية دون ضرورة عسكرية واضحة، يُعد انتهاكًا ممنهجًا للحق في العمل والحق في الغذاء والكرامة الإنسانية، وهو نمط من العقوبات الجماعية التي ترقى إلى جريمة بموجب القانون الدولي.

ثالثًا: استخدام سياسة التجويع كأسلوب حرب، ومنع إدخال المدخلات الزراعية أو تدمير المخزون الغذائي

1. المخالفة القانونية:

- البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف – المادة (54)
تحظر استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، وتشمل الحظر تدمير المحاصيل، ومرافق الإنتاج الغذائي، والمياه، والري، ومخازن الغذاء.
- نظام روما الأساسي – المادة (8-2-ب-25):
يصنف تجويع المدنيين عمدًا كأداة من أدوات الحرب جريمة حرب.
- القانون الجنائي الدولي:
يجرم أي سياسة تستهدف إبادة السكان أو إخضاعهم عن طريق الحرمان المتعمد من الغذاء أو الدواء.

2. التحليل:

تُظهر التقارير الدولية أن القوات الإسرائيلية عمدت إلى منع إدخال البذور، والأسمدة، والمعدات الزراعية إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى تدمير المخازن الزراعية ومنع تسويق المنتجات في الضفة الغربية والخارج. كما تم استهداف مخازن الغذاء ومراكز التبريد، وقطع إمدادات الكهرباء والمياه، مما أدّى إلى إفساد المحاصيل أو منع تخزينها.

في السياق القانوني، لا يمكن تبرير هذا النمط من السلوك العسكري، حتى في حالات القتال المكثف، لأنه يمسّ السكان المدنيين بشكل مباشر ويهدف إلى تجويعهم كوسيلة ضغط سياسي أو عسكري. وبالتالي، يُعد هذا السلوك جريمة حرب خطيرة، ويشكّل أيضًا انتهاكًا للحق في الحياة والكرامة الإنسانية، وهو مخالف لمبادئ الإنسانية الأساسية في النزاعات المسلحة.

رابعًا: مصادرة الأراضي الزراعية وتحويلها لصالح الاستيطان

1. المخالفة القانونية:

- اتفاقية جنيف الرابعة – المادة (49):
تحظر على القوة المحتلة نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة، وتعتبر ذلك جريمة حرب.
- نظام روما الأساسي – المادة (8-2-ب-8):
يعتبر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، بما يشمل مصادرة أراضي وممتلكات، جريمة حرب.
- القانون الجنائي الدولي:
يُدرج مصادرة الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنين ضمن جرائم الاحتلال غير المشروع والاستيلاء القسري على الممتلكات.

2. التحليل:

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية يتم عبر مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، سواء بالاستيلاء العسكري المباشر أو بقرارات إدارية تحت ذرائع أمنية أو دينية.

هذه السياسات تنتهك الحق في الملكية الفردية والجماعية، وتؤدي إلى إقصاء المزارعين الفلسطينيين من أراضيهم، وتجريدهم من مواردهم الاقتصادية، مما يسهم في تغيير ديمغرافي ممنهج يخالف القانون الدولي.

كما أن إقامة بنية تحتية إسرائيلية في هذه الأراضي (طرق، مصانع، شبكات ري، حواجز) يرسخ واقع الضم الزاحف، ويُحوّل الأراضي المحتلة إلى مستعمرات فعلية، في انتهاك مباشر لنص وروح اتفاق

الفصل الرابع: الخاتمة والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تُظهر أزمة المجاعة في غزة أن الكارثة تتجاوز نقص المساعدات الإنسانية، فهي نتيجة مباشرة لتدمير ممنهج للقطاع الزراعي الذي يمثل أساس الأمن الغذائي والسيادة على الأرض. لقد أدى تجريف الأراضي وتخريب البنية التحتية ومنع المستلزمات الزراعية إلى انهيار المنظومة الإنتاجية وتحويل المجتمع الفلسطيني من منتج إلى معتمد على الإغاثة. ومع ذلك، يظل صمود المزارعين فعل مقاومة يجسد الدفاع عن الوجود والكرامة الوطنية. إن حماية الزراعة الفلسطينية ليست قضية اقتصادية فحسب، بل هي واجب حقوقي وإنساني وبيئي يرتبط بالحق في الحياة والسيادة والعدالة المناخية. ومن ثمّ، تقع مسؤولية صون هذا القطاع على عاتق المؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني، وعلى المجتمع الدولي الذي يظل صمته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية تواطؤاً مع جريمة تستهدف هوية وحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

ثانياً: التوصيات

1. على صعيد السلطة الفلسطينية

أ- تعزيز الحوكمة البيئية والزراعية:

تطوير سياسات تكيف ومواجهة التغير المناخي والاعتداءات البيئية، عبر تخطيط زراعي شامل يستند إلى العدالة البيئية والاجتماعية.

ب- تمكين منظمات المجتمع المدني الزراعي والبيئي:

عبر توفير التمويل، والحماية القانونية، ومشاركتها في رسم السياسات الزراعية والبيئية.

وفي هذا السياق، أكدت نهى الشريف، مسؤولة وحدة المناصرة في الإغاثة الزراعية بقطاع غزة، أن "الإغاثة الزراعية أطلقت حملة وطنية لحماية الأراضي من المصادرة والضم وتهدف إلى فضح الانتهاكات، ونأمل أن يكون لها صدى لدى العالم والمؤسسات الأممية لإيقاف الحرب التي لم تقتل الإنسان فقط، بل الشجر والحجر".

ت- توفير دعم قانوني منظم للمزارعين المتضررين:

لمساعدتهم في رفع قضايا على المستوى المحلي والدولي ضد انتهاكات الاحتلال.

ث- توثيق الانتهاكات الزراعية عبر قاعدة بيانات وطنية موحدة، تكون مرجعاً للتقاضي والمناصرة والتخطيط.

ج- توسيع برامج الدعم الزراعي:

- تقديم مدخلات الإنتاج الزراعي (بذور، أسمدة، معدات).
- تأهيل الأراضي المتضررة، وإعادة بناء البيوت البلاستيكية والآبار.
- دعم النساء والشباب في مشاريع زراعية صغيرة.
- ادراج المناطق المنطقة المقيدة أو محظورة الوصول ضمن برامج إنعاش زراعي طويل الأمد.

وتقول نهى الشريف من الإغاثة الزراعية أن "الإغاثة تبذل جهوداً كبيرة لتعزيز صمود المزارعين، لا سيما في المناطق الشرقية من قطاع غزة، عبر مشاريع تتضمن تأهيل الآبار، واستصلاح الأراضي، وتقديم الدعم للنساء والشباب من خلال مشروعات زراعية صغيرة، بالإضافة إلى حملات توثيق الانتهاكات مثل الرش الكيميائي وفتح السدود."

وفي هذا السياق، تضيف نهى "لا زراعة بدون مياه، ولا حياة بدون مياه. لقد بدأ دعم المزارعين جزئياً فقط خلال الأشهر الأخيرة من عام 2025، بعد أن كان غائباً بالكامل لفترات طويلة. نعمل حالياً على مستويين: دعم ما تبقى من مدخلات إنتاج زراعي، وتوثيق الانتهاكات وفضحها عالمياً. إلا أن إدخال مستلزمات الزراعة ظل ممنوعاً منذ أكثر من عامين، ونحن نبحث عن بدائل، لكنها ليست بالكفاءة المطلوبة".

وأضافت "في السابق، كان الدونم الواحد ينتج نحو 15 طنّاً من البندورة، واليوم لا ينتج أكثر من 2-3 أطنان. هذا التراجع الكارثي لا يؤثر فقط على دخل المزارع بل على السوق بأكمله. وتقرير المجاعة الأخير الذي صنّف غزة كمنطقة مجاعة ليس مرتبطاً فقط بالمساعدات، بل هو ناتج مباشر عن تدمير القطاع الزراعي، الذي هو العمود الفقري لأي نظام غذائي.

ح- مؤسسة آلية استجابة طارئة:

لإنقاذ القطاع الزراعي في حالات الحروب أو الكوارث، بالتنسيق بين وزارات الزراعة، الاقتصاد، والصحة، ومنظمات الإغاثة الزراعية

2. على صعيد المجتمع الدولي

أ. تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته القانونية والإنسانية:

عبر الضغط على إسرائيل لوقف الممارسات التي تلحق أضراراً ممنهجة بالبيئة والزراعة الفلسطينية، وفرض آليات مساءلة فعّالة.

ب. دعم التحقيقات الدولية، لا سيما من المحكمة الجنائية الدولية، في جرائم تدمير البيئة واستخدام التجويع كأداة حرب، وجرائم مصادرة الأراضي لصالح الاستيطان.

ت. تقديم تمويل عاجل لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المدمرة، ودعم مشروعات الأمن الغذائي المستدام في المناطق الأكثر تضرراً.

ث. تشجيع الشركات والمؤسسات الدولية على الالتزام بمبادئ "الأعمال وحقوق الإنسان"، ووقف أي تعاون مع جهات إسرائيلية تشارك في انتهاك حقوق المزارعين أو البيئة في فلسطين

3. على صعيد المؤسسات الحقوقية والإنسانية

أ- إطلاق حملات توعية محلية ودولية:

لتسليط الضوء على الانتهاكات البيئية والزراعية، وإبراز أثرها على الأمن الغذائي وكرامة الإنسان الفلسطيني.

- ب- تعزيز الشراكات مع منظمات دولية في مجال التوثيق والدعم القانوني والتقني، لإنشاء ملفات قضايا دولية قابلة للتقاضي.
- ت- دعم المبادرات المجتمعية الزراعية المقاومة:
- بما في ذلك مشاريع الزراعة المجتمعية، التدوير الزراعي، الزراعة الحضرية، وتمكين النساء والشباب الريفيين.
- ث- الضغط من خلال المحافل الأممية والمنظمات غير الحكومية الدولية على سلطات الاحتلال لوقف استهداف القطاع الزراعي، وإعادة الأراضي المصادرة، وتعويض المزارعين المتضررين.

ثالثاً: المصادر والمراجع

- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، متوفر عبر: <https://2u.pw/6or3T>
- إخلاص طمليّة، الديمغرافيا كسلاح: الاستيطان، الطرد، والهندسة الاقتصادية للضفة الغربية، وكالة وطن للأنباء، متوفر عبر الرابط: <https://www.wattan.net/ar/news/463026.html>
- وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، مصادرة الجرافات والمعدات.. سياسة إسرائيلية لوقف الامتداد العمراني والزراعي بالضفة، متوفر عبر الرابط: <https://2u.pw/Qcmhl>
- د. جاد اسحق، ناصر الرئيس وسهيل خليلية، ورقة موقف: إسرائيل تصادق على استئناف تسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد الأبحاث التطبيقية، متوفر عبر الرابط: https://www.arij.org/ar/latest-ar/area_c_is_conf_2025
- التقرير النصف سنوي للعام 2025، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الوتشا): <https://www.ochaopt.org/ar>
- شبكة فلسطين للإنباء شفا، متوفر عبر: <https://2u.pw/Kb8Rh>
- https://www.maannews.net/news/2075467.html?utm_source=chatgpt.com
- موقع العربي الجديد، متوفر عبر: <https://2u.pw/U8LpW>
- ارتفاع قياسي في عنف المستوطنين وجنود الاحتلال، عرب 48، متوفر عبر: <https://2u.pw/KF0fo>
- موقع عرب 48، عدالة: استئناف إجراءات تسوية الأراضي بالضفة خطوة إضافية نحو الضم، متوفر عبر الرابط: <https://2u.pw/fnk8s7>
- جمعية التنمية الزراعية، ورقة حقائق: حول أثر حرب الإبادة الاسرائيلية على القطاع الزراعي في محافظات غزة، متوفر عبر: <https://pal-arc.org/uploads/17411645991141723409.pdf>
- تقرير الحرب ضد انتاج الغذاء ، متوفر عبر: <https://gisha.org/ar/the-war-on-food-production-fishing-ar>

انتهى،،